

مقاربة سوسيولوجية لإشكالية العنف لدى الشباب في المدينة الجزائرية

أ/ ليليا حفيظي
قسم علم الاجتماع - جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

ملخص :

يسعى هذا المقال إلى تناول موضوع "العنف لدى الشباب" من منظور سوسيولوجي، يستند إلى بعض الإسهامات النظرية ومجموعة من الدراسات حول مفهوم العنف في علاقته بمفاهيم أخرى أساسية مثل : الشباب، المدينة، التغير الاجتماعي... إلخ، مع محاولة إبراز واقع الشباب في المدينة الجزائرية ومدى تأثير هذه الأخيرة بمشكلاتها الحضرية والتصميم العمراني لأحيائها على فئة الشباب ورؤيتهم لواقعهم وتقصي ظاهرة العنف بينهم .

الكلمات المفتاحية : العنف، الشباب، التغير الاجتماعي، المدينة

Résumé

Cet article vise à aborder la question de la « violence chez les jeunes » d'un point de vue sociologique, sur la base des contributions théoriques et une série d'études sur le concept de la violence par rapport à d'autres concepts tels que : "les jeunes, la ville, le changement social ... etc.", avec une tentative de mettre en évidence la réalité des jeunes dans la ville algérienne et l'ampleur de l'impact de ces problèmes environnementaux en milieu urbain et la configuration de l'aménagement des quartiers urbains sur les jeunes et leur vision des réalités ainsi que la propagation du phénomène de la violence chez cette frange de la société.

Mots clés : la violence – la jeunesse – le changement social – la ville

مقدمة:

تعتبر ظاهرة العنف من القضايا الهامة التي تواجه المجتمع البشري وتهدد كيانه وأمنه وسلامته، خاصة في ظل تطور وتغير المجتمعات على مر العصور، فهو ظاهرة مجتمعية لها جذورها الثقافية وموجباتها المعرفية، فأصبحت تحتل صدارة الهرم الاجتماعي وفي أعلى مستويات الإهتمام بالنسبة للباحثين، خاصة في مجال الأسرة، المرأة، الطفل وقضايا الشباب.... إلخ.

فحضور العنف شامل ولا يقتصر على مجتمع معين، بل هو ظاهرة عالمية سلبية تعاني منها كافة المجتمعات البشرية متحضرة كانت أو متخلفة، "حيث أشارت منظمة الصحة العالمية (2002) إلى أن العنف جزء دائم من معاناة الإنسان ويمكن مشاهدة آثاره بأشكال مختلفة في شتى أنحاء العالم، إذ يفقد أكثر من مليون شخص حياتهم كل عام، كما يتعرض أكثر من ذلك بكثير لإصابات مميتة، نتيجة العنف الموجه بين الأشخاص أو العنف الجماعي وفوق ذلك فإن معدل الوفيات المرتبطة بالعنف

مسؤول عن 3% من العبء العالمي للأمراض واعتلال الصحة⁽¹⁾، وعليه فإن أغلب المفكرين يتفقون على أن العنف بأشكاله المختلفة، يشكل أخطر الأمراض الاجتماعية والثقافية التي يعاني منها المجتمع، فالسلوك العنيف يهدد الوجود الحضاري والإنساني للمجتمعات حيث أصبح يشكل ألغاما في الحياة بمختلف جوانبها التي يمكن أن تتفجر في أي زمان أو مكان.

والمجتمع الجزائري مثل غيره من المجتمعات، شهد خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي شكلت تحديا كبيرا في مسيرة الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري عامة وفئة المراهقين والشباب خاصة، فبرزت ظاهرة العنف لدى الشباب، التي أصبحت مشكلة لها انعكاسات خطيرة على الجوانب المعنوية والمادية للمجتمع .

فهناك من المختصين من يركز على ربط العنف بمرحلة الشباب، التي تعتبر الفئة العمرية الأكثر تعدادا بين فئات المجتمع، كما أنها الفئة المحركة له، بصفتها مرحلة انتقالية من الطفولة إلى الرشد، ترافقها العديد من التغيرات النفسية والجسدية التي تترك أثرا عميقة في شخصيتهم وفي مدى تفهمهم واندماجهم في المجتمع والبيئة المحيطة بهم.

وعلى هذا الأساس، يسعى هذا المقال إلى تناول موضوع "العنف لدى الشباب" من منظور سوسيولوجي، يستند إلى بعض الإسهامات النظرية ومجموعة من الدراسات حول مفهوم العنف في علاقته بمفاهيم أخرى أساسية مثل : الشباب، المدينة، التغير الاجتماعي... إلخ، مع محاولة إبراز واقع الشباب في المدينة الجزائرية ومدى تأثير هذه الأخيرة بمشكلاتها الحضرية والتصميم العمراني لأحيائها عليهم وعلى رؤيتهم لواقعهم ونقشي ظاهرة العنف بينهم.

أولا: في مفهوم العنف

يعد العنف ظاهرة لازمت المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وعانت منها البشرية على مر السنين، فلا يخلو مجتمع إنساني من العنف، حيث طال هذا الأخير الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما طال المجتمعات الحضرية والريفية، لذلك فالعنف ليس مفهوما مطلقا بل هو مفهوم نسبي، يختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، يختلف باختلاف ثقافة المجتمعات الإنسانية وحضارتها .

وإذا كان هناك اختلاف في تحديد مفهوم العنف، فليس هناك اختلاف في مخاطره الجسمية وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع والعالم أجمع، وقد استعملت كلمة العنف من طرف العديد من الباحثين والعلماء في مجالات عديدة وتخصصات مختلفة باختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية والعلمية، لذا فقد تعددت تعريفات العنف وفق اختلافات ايديولوجية ومقاربات معرفية واجتماعية .

عرف العنف من الناحية اللغوية في لسان العرب على أنه: "الخرق بالأمر وقلة الرفقة به، وهو ضد الرفق، عنف به وعليه عفا وعنافة وعنفه تعنيفا، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره: أخذه بعنف".⁽²⁾

وتعرف د. **سناء محمد سليمان** العنف على أنه "ضغط مادي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان وهو يلحق الأذى بالأفراد أو الممتلكات وهو لجوء للقوة بقصد إرغام الآخرين على اتخاذ مواقف لا يريدونها"⁽³⁾.

"فهو يعني كل أشكال التطاول أو التعدي على حرية الآخرين، وهو سلوك عدواني بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة أو تغيير وضع اجتماعي معين، والعنف هو وسيلة لا يقرها القانون، وكما هو واضح، فإن من يستخدم العنف يكون غالبا الطرف الأضعف، الذي يواجهه طرف آخر يملك السلطة"⁽⁴⁾.

ويرى **فليب برنو** "أن العنف هو "ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساسي أو بتصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة".⁽⁵⁾

"وهناك من اعتبر العنف وسيلة للتعبير وتحقيق القدرة وتأكيد الذات، عندما يفقد الفرد الشعور بالأمان والإحباط وتدهور القيم الاجتماعية نتيجة لغياب قيم العدالة وامتهان الذات وفقدان الاعتبار وغياب السلطة الضابطة للسلوك، ويعد العنف من مظاهر الصراع، وهو يندرج من صراع بسيط إلى صراع عنيف، وقد يتطور العنف فيبدأ باللطم على الوجه والسب وينتهي بالقتل أو الشروع فيه".⁽⁶⁾

أما من الناحية السوسيولوجية فإن لعلماء الاجتماع رؤية مختلفة نسبيا في تحديد مفهوم العنف، كونها تعطي بعدا أشمل وأدق للكلمة، باعتبار أن ظاهرة العنف تعتبر أيضا ظاهرة اجتماعية .

عرف "ه.نيوبرج" عالم الاجتماع الأمريكي العنف على أنه: " أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحويل سلوك الآخرين في موقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي".⁽⁷⁾

وعرف العنف على أنه "سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد آخر أو آخرين ماديا كان أو معنويا، إيجابيا أو سلبيا، مباشرا أو غير مباشر نتيجة سبب من الأسباب للدفاع عن النفس أو الممتلكات، أو الرغبة في الإنتقام من الآخرين، أو للحصول على مكاسب معينة ترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي بصورة عمدية بالطرف الآخر"⁽⁸⁾، فيكون ذلك بدافع الضغوطات الاجتماعية التي يتعرض لها الأفراد في حياتهم اليومية في سياق الظروف الاجتماعية والإقتصادية الصعبة التي يمرون بها .

"وعليه فإن العنف أصبح يشكل أحد أساسيات الفعل الإنساني الفردي أو الجماعي الذي يهدد استمرار واستقرار العلاقات في المجتمع بين الأفراد بجميع مظاهره وأشكاله المادية والمعنوية . كما يطلق اسم العنف على القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وممتلكاتهم (أفراد أو جماعات)، بقصد السيطرة عليهم، بواسطة الموت، والتدمير والإخضاع أو الهزيمة".⁽⁹⁾

مما سبق يتضح أن معظم التعاريف السابقة، تتفق في أن العنف ظاهرة وسلوك سلبي، يركز على لغة التهديد والتعدي على حقوق الآخر بالقوة والهيمنة ماديا ومعنويا، وعليه فيمكن تعريف العنف على أنه: سلوك يهدف إلى إيقاع الأذى بالآخرين، وقد يكون فرديا أو جماعيا، ماديا أو معنويا، وهو تصرف ناتج عن غياب لغة الحوار والإتصال بين طرفين، حيث يكون العنف كوسيلة للإكراه والإرغام والإذلال كما يكون أيضا وسيلة للدفاع عن النفس أو محاولة لاسترجاع حقوق مسلوقة .

إن الحديث عن العنف كظاهرة لا تزال تتصف بالغموض وهذا لتقارب وترابط مفهومها مع العديد من المصطلحات والمتغيرات، نذكر منها:

✓ **العدوان:** يشير "بركوتز" إلى أن العدوان هو سلوك يهدف إلى إلحاق الأذى ببعض الأشخاص والموضوعات.

ويعرفه "بارون" بأنه شكل من أشكال السلوك، يوجه مباشرة بهدف إلحاق أذى نفسي أو جسدي بشخص آخر⁽¹⁰⁾

كما تعرفه **ممدوحة محمد سلامة** على أنه الشعور الداخلي بالغضب والإستياء والعداوة ويعبر عنه ظاهريا في صورة فعل أو سلوك يقصد به إيقاع الأذى والضرر بشخص أو شيء ما، كما يوجه أحيانا إلى الذات ويظهر في شكل عدوان لفظي أو بدني⁽¹¹⁾.

من خلال هذه التعاريف الخاصة بالعدوان يتضح لنا أن الفرق بين العنف والعدوان هو فرق في الدرجة والكم فقط، معناها أنه يوجد اختلاف نوعي وموضوعي بين الإثنين، حيث يمكن اعتبار العنف هو نهاية المطاف لسلوك عدواني مستمر وفي هذا الإتجاه نجد التعريف الذي قدمه **سعد المغربي** (1987) للعنف من حيث أنه "استجابة سلوكية تتميز بصيغة انفعالية شديدة قد تتطوي على انخفاض مستوى البصيرة والتفكير، وعلى هذا فليس من اللازم أن يكون العنف قرينا للعدوان وليس من اللازم أن يكون العنف ملازما للشر والتدمير"⁽¹²⁾. وهذا ما يؤكد لنا مدى التقارب في المعنى بين المصطلحين وليس التطابق.

✓ **الإرهاب:** تعني كلمة إرهاب * **terror** الطرائق والأساليب التي تحاول بها جماعة منظمة أو فئة أو حزب، تحقيق أهدافها عن طريق استخدام آليات العنف والقوة والقسوة وتوجهها ضد الأشخاص سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو ممثلي السلطة، فمفهوم الإرهاب يشير إلى منهج أو طريقة أو عمل مباشرة يرمي إلى إثارة الرهبة والرعب، فهناك شبه إجماع بين

العلماء والفلاسفة والمفكرين على أن الإرهاب هو فعل عنف ينطوي على انتهاك للقوانين الإنسانية، حيث عرفه "موريس" على أنه: "استخدام أو التهديد باستخدام العنف بصورة غير اعتيادية أو غير مألوفة لتحقيق غايات سياسية أو أفعال إرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر من تأثير مادي" (13).

ومنه فإن الإرهاب يختلف عن العنف في كونه سلوك مرضي أخطر من العنف ويقترب من الإجرام، فهو يتسم بالإستمرارية وخلق مناخ من التوتر والخوف لتحقيق هدف معين، فهو بقي من القضايا الصعبة التي لا تميز فيها بين الدفاع عن النفس والحقوق وبين الإرهاب الأعمى المدمر والذي يعمل على زرع الكراهية والموت وعدم قبول الآخر، في حين أن العنف يكون كبدائية أو نهاية كفعل أو كحدث فقط .

✓ **العنف والتغير الاجتماعي:** اهتم العديد من العلماء بظاهرة التغير الاجتماعي وصياغة تعريف لها، لأهميتها وتأثيرها الكبير في المجتمعات القديمة والحديثة، فقد أشار نيلسن إلى التغير الإجماعي على أنه "عبارة التحول والتبدل الذي يحدث في البناء الاجتماعي، حيث يجعله يحافظ على استمراره واستقراره في نفس الوقت" (14)، فالتغير الاجتماعي عبارة عن ظاهرة أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية وصفة من صفات المجتمع التي لا تخضع لإرادة معينة ويحدث نتيجة لعوامل عديدة ومتنوعة، فهو يمثل معظم التحولات التي تحدث في المجتمع دون تحديد لاتجاهاتها، ويؤثر في كل المعوقات الاجتماعية بما فيها من نظم وعلاقات ولا يحدث بطريقة واحدة، ويتأثر بكل المجالات ويؤثر فيها.

"وقد ارتبط مفهوم التغير الاجتماعي بالعنف، حسب ما أكدته مجموعة من رواد هذا الإتجاه، فلا يمكن أن يكون التغير إلا عن طريق القوة واستخدام العنف، وهذا حسب ما جاء به فرانتسفانون عندما رأى أن العنف وحده، العنف الذي يمارسه الشعب، العنف المنظم الواعي الذي ينير قادة الثورة، هو الذي يتيح للجماهير أن تحلل الواقع الاجتماعي وأن تملك مفتاحه، فهو يرى أن عملية التغير عملية تقتزن بالعنف بشكل دائم وأكد والدليل على ذلك اقتران عدد كبير من حالات التغير الاجتماعي الجذري في عدد كبير من البلدان باستخدام القوة" (15) .

هذا لا يعني أن العنف هو أساس التغير الاجتماعي وإنما يعتبر جزء أساسي في هذه العملية لا نستطيع إنكاره، فتأثيرات العنف تبقى دائما محدودة وجانبية لأن هناك العديد من أشكال الفعل الاجتماعي ذات الطابع السياسي والإقتصادي خاصة يتم الإعتماد عليها في هذه العملية بصفة أساسية.

ثانيا: تأويلات نظرية للعنف:

إن العنف كظاهرة يبرز الحديث عنها عندما نقف على حياة الإنسان أولا لأنه هو المتصرف وهو المتعدي عليه معا، وهنا نستعين بمقولة العالم الأمريكي المعاصر "إريك فروم" عندما قال في الإنسان المعاصر : بأنه وصل في تطوره العقلي إلى الحد الأعلى بينما تراجع في غرائزه إلى الحد الأدنى" (16)، ومنه فهناك فئة من الباحثين ترى أن العنف جزء أساسي في طبيعة الإنسان وأنه التعبير الطبيعي لعدة غرائز عدوانية مكبوتة، ومن الملاحظ أن هذه الفكرة تؤكد على أن السلوك العنيف هو من الطبيعة الإنسانية بل هو جزء من كيان الإنسان، " فحسب كوراد لورانتز فإن العنف والعدوان هما تعبير عن دافع ولادي، وأن هذا الدافع يسعى إلى الإشباع والتعبير عنه عند تحريره وإطلاقه من خلال عامل مثير معين، بعبارة أخرى فإن لورانتز يرى أن العنف والعدوان ينبعان أساسا من غريزة للمقاتلة يشترك فيها الإنسان مع كثير من الكائنات الأخرى" (17).

إن هذه الفكرة تبين جليا مدى تأثير لورانتز بنظرية التطور الاجتماعي لداروين الذي بدوره نجده يبرز النزعة الغريزية القتالية عند الإنسان وباقي المخلوقات أيضا .

من جهة أخرى تركز النظريات البيولوجية على تفسير العنف الإجرامي انطلاقا من التكوين العضوي الفسيولوجي للإنسان، حيث أجرى لومبروزو أبحاثه على مجموعة من الجنود المتمردين والمنحرفين عن النظام، فقد جمع بعض الملاحظات

عن تلك الحالات مثل الوشم كعلامة تميز الجنود الأشرار وعند قيامه بتشريح جثث المجرمين المتوفين وجد لمبروزو عيوباً في تكوينهم العضوي كالشدوذ في الجمجم والأسنان، ومن هذا المنطلق أكد لمبروزو أن العنف والجريمة عند الإنسان هي نتيجة شدوذ عضوي فيه، "وأكد أن الطبيعة الإجرامية هي نتيجة لخطأ في صيرورة تطوره من الإنسان البدائي، ومعنى ذلك أن الشذوذ العضوي ما هو إلا ارتداد إلى الإنسان الهنجري الأول، وعلى هذا النحو فهو يقرر بوجود سمات مميزة لدى المجرمين، اعتبرها صفات إجرام تمكنهم من الخروج عن القانون في أي لحظة".⁽¹⁸⁾

بعد قصور كل من النظريات السابقة في تفسير الفعل العنيف بشكل عام، اتجهت البحوث إلى التركيز على الجوانب النفسية للإنسان ومدى تأثيرها على هذا السلوك، حيث ترجع نظرية التحليل النفسي العنف والجنوح إلى ما يصيب تكوين الشخصية من خطأ في مرحلة الطفولة المبكرة قبل أن يقوى الطفل على مغادرة البيت ذاته وقبل بلوغه مرحلة المراهقة وتطلعه إلى استقلال "الذات" من الأسرة، حيث يرجع الفضل في تكوين هذه النظرية إلى سيجموند فرويد الذي عرف العدوانية على أنها "اندفاعاً مرتبطاً باندفاعية الليبيدو (غريزة الغرائز) ولا تعد العدوانية نتيجة لأشكال الحرمان الطفولي (الناجم عن رغبة الطفل في امتلاك أمه ورفضها لذلك، ما يعمل على نشأة أولى الرغبات الإجرامية لدى الطفل)، وليس إشباعاً كفيلاً بإزالة العدوانية، بل أنه من العبث مقاومة العدوانية بطريقة مباشرة وإن كنا نستطيع أن نبذل من أهدافها وأشكالها".⁽¹⁹⁾

ومنه فإن فرويد والعديد من أنصار هذه النظرية أمثال أدلر وماسلو، يرون أن أسباب انتشار ظاهرة العنف تعود إلى اضطرابات في شخصية الفرد، وأن التجارب الحياتية السابقة التي يمر بها الإنسان هي التي تشكل شخصياتهم خاصة في مرحلة الطفولة.

بعد ذلك ظهرت نظريات أخرى لم تهمل العوامل النفسية ولا العوامل الاجتماعية في تفسيرها للسلوك العنيف، نذكر منها نظريات الضبط الاجتماعي التي تنطلق من افتراض أن الدافع للانحراف والعنف هو شيء طبيعي يوجد لدى جميع الأفراد، وأن بعض الناس لا يتقيدون بقيم المجتمع وقوانينه وعاداته وبالتالي يقعون في أعمال العنف التي تعتبر في معظم الأحيان أفعالا مضادة للمجتمع.

"يعتبر بارسونز في كتابه النسق الاجتماعي أن الضبط الاجتماعي رد فعل للمجتمع على السلوك الفردي المنحرف بقصد إعادة التوازن إلى النظام الاجتماعي، أما إيميل دوركايم فيرى أن الضمير الجمعي بمثابة كبح للفرد وأن الوظيفة الكبرى للنظم الاجتماعية مثل الزواج والأسرة هي أن تزيد من ذلك الكبح باعتبار أنها أساساً تعتبر وكالات للضبط الاجتماعي".⁽²⁰⁾

ومنه فإن هذه النظرية تفسر العنف أو ترجعه إلى إخفاق المجتمع في التحكم في أفراد من خلال القيود التي وضعها والمتمثلة في المعايير الاجتماعية.

من خلال هذا الطرح المختصر، نتضح لنا محاولة العديد من النظريات من خلال أعمال ومساهمات أصحابها، لتفسير وفهم كل من السلوك العنيف والعدواني، اعتماداً على العديد من العوامل منها الوراثة الغريزية والبيولوجية، بينما هناك طرف آخر حاول تفسير العنف بالتركيز على العوامل النفسية والاجتماعية وعوامل أخرى في مقاربات عديدة، وهذا ما يؤكد صعوبة دراسة السلوك العنيف والعدواني لدى الإنسان.

ثالثاً: العنف لدى الشباب كظاهرة سوسيولوجية:

إن الحاجة إلى السوسيولوجيا كمعرفة أصبحت تتأكد وتصبح واقعا في المجتمعات خاصة في القضايا الشبابية، لأن فئة الشباب تعد الفئة التي لها من الخصائص ما يجعلها متميزة عن باقي فئات المجتمع، فهي تعد أهم فئة عمرية يعيشها الإنسان لكونها تحمل خصائص المراحل السابقة عنها وكذا اللاحقة .

وقد أصبح علماء الاجتماع المعنيون بدراسة الشباب يتحدثون عن مفهوم جديد هو "ثقافة الشباب"، فالشباب يمثل مرحلة من مراحل النمو الإنساني لها ثقافتها الخاصة التي تعبر عن مجموعة القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السلوك التي تحضى بالموافقة والقبول، فثقافة الشباب من هذا المنظور تمثل إحدى الثقافات الفرعية في المجتمع تعكس اهتماماتهم ومطامحهم داخل بيئة متوافقة، تقوم بوظيفة رئيسية هي دعم المكانة الاجتماعية للشباب في المجتمع في مواجهة المكانة التي يشغلها الكبار⁽²¹⁾، ومنه فإن ثقافة الشباب إما أن تكون إيجابية فعالة توجه الشباب توجيهها يخدم قضايا التنمية في المجتمع وإما أن تكون سلبية غير وظيفية، فتمثل بذلك انحرافا صارخا على النظام الاجتماعي والأخلاقي فتتطوي على اعتداءات عنيفة على القيم والمعايير وآداب السلوك المقبول لدى الشباب، فأصبحت هذه الفئة كنموذج للعديد من الظواهر السلبية في المجتمع من بينها العنف والعوان وتتعدى في بعض الأحيان حتى الجريمة.

وقد تعددت الدراسات كما ونوعا، على المستوى العالمي وكذلك العربي وفي طياتها العديد من المحاولات النظرية والميدانية للإيجاد تفسير علمي إمبريقي لظاهرة العنف من جهة واقتراحها بفئة الشباب من جهة أخرى، فحسب دراسة ل (كامبل cambell سنة 1986)⁽²²⁾ أقيمت على مجموعة من الشباب في الشوارع الفقيرة في ضواحي إحدى المدن الأمريكية، فإن مواقف العنف في الشوارع تعتمد على نمط الثقافة الفرعية السائدة وعلى مجموعة القواعد المتفق عليها في تبادل الحوار والتفاعل، فعندما يصبح الشارع مجالا للتنشئة الاجتماعية ومجالا لقضاء وقت الفراغ والتسلية، تظهر حوادث العنف التي قد تنتهي بالقتل أحيانا ويفسرهما كامبل في ضوء اعتبارين: الأول: يرتبط بدرجة تقدير الذات والتي يحافظ عليها الأفراد عبر وجودهم في الشارع، الثاني: يرتبط بنسق القيم، يحفظ لكل شخص الحق في أن يواجه الآخرين وأن يقاومهم إذا أهانوا كرامتهم، وعليه فهذه الدراسة تنطبق مع بعض مظاهر العنف الذي نشاهده بين أوساط بعض الشباب البطال في الأحياء الشعبية والذين يعانون من التهميش والفقر.

وفي نفس السياق قدمت دراسة من منظمة اليونيسكو⁽²³⁾ حول مشكلات الشباب في العالم ومعاناتهم ودوافع انتشار العنف بينهم، فأكدت أن الشباب يعانون من صراع الأجيال، من صراع فكري ومعنوي واسع مع جيل الكبار، وقد تصطدم ثقافة الشباب مع ثقافة الكبار وهذا يؤدي إلى تضارب في الآراء والسلوك والمبادئ التي تؤثر على أسس المجتمع الحديث، فتضطر هذه الفئة إلى ممارسة العنف الذي ينتج عن مجموعة من المشكلات تتلخص في ارتفاع معدلات البطالة والفقر وضعف الالتحاق بالتعليم وكذلك قضية صراع الأجيال.

أما من الجانب الإحصائي فقد سجلت منظمة الصحة العالمية⁽²⁴⁾ حدوث 200000 جريمة قتل في جميع أنحاء العالم، من الفئة العمرية (10، 29 سنة) مما يمثل 43% من العدد الإجمالي لجرائم القتل التي تحدث سنويا، وقد أكدت أن عنف الشباب يمثل مشكلة صحية عمومية عالمية، وهو يشمل طائفة من الأفعال من التمر والشجار مروراً بالإعتداءات الجنسية والجسدية الأشد خطورة إلى جرائم القتل، وقد أظهرت دراسة أجريت في 40 بلدا ناميا، أن العوامل الأساسية لانتشار العنف في أوساط الشباب ترجع إلى (فرط النشاط، المخدرات والكحول، الفشل في الدراسة، الطلاق، التغيرات الاجتماعية والديمقراطية السريعة، التوسع العمراني، نقص القوانين الداعمة لفئة الشباب في الدولة خاصة في سياسة التعليم والحماية الاجتماعية ...).

مما سبق تتضح عالمية ظاهرة العنف لدى الشباب وأن أسباب انتشارها ترجع إلى العديد من العوامل أهمها فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في احتواء ودعم هذه الفئة ببرامج تنموية، لأجل إكسابها مهارات أكاديمية واجتماعية رامية للحد والوقاية من نقشي ظاهرة العنف بين أوساطها.

أما دراسة د.تهاني محمد منيب ود. عزة محمد سليمان الموسومة بـ "العنف لدى الشباب الجامعي"⁽²⁵⁾ قد هدفت إلى محاولة التعرف على طبيعة سلوك العنف لدى الشباب الجامعي بأبعاده المختلفة، وكذلك التعرف على الدوافع النفسية والاجتماعية التي تكمن وراءه فضلا عن التحقق من وجود علاقة ارتباطية بين سلوك العنف بأبعاده المختلفة ومتغيرات الإغتراب والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، وقد بينت نتائج الدراسة إلى وجود دوافع وأسباب تكمن وراء انتشار ظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي، حيث احتلت الدوافع النفسية المرتبة الأولى وراء اقتراح سلوكيات العنف الفردي والجماعي المتمثلة في الشعور بالحرمان والغربة وفقدان الأمن والأمان، يليها الدوافع الأسرية والتي تتمثل في ضعف الرقابة الوالدية والدينية مع ارتفاع مستوى المعيشة، تليها الأسباب المتعلقة بسلبية وسائل الإعلام تجاه القيم الدينية والأخلاقية الراسخة في المجتمع.

وفي دراسة لفريق عمل في وزارة الدولة لشؤون الشباب بالكويت عنوانها "ظاهرة العنف لدى الشباب بدولة الكويت"⁽²⁶⁾ والتي كان الهدف الرئيسي لها هو الإجابة على التساؤل التالي: ما هي العوامل التي تسبب السلوك العنيف عند الشباب في المجتمع الكويتي وكيف يمكن التصدي لها عمليا؟ وهذا لأجل إيجاد حلول ومقترحات تساعد أصحاب القرار في دولة الكويت في تطبيق إجراءات عاجلة وصارمة لمواجهة ظاهرة العنف لدى الشباب الكويتي والحد منها قدر الإمكان، وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن:

- ✓ أغلب أفراد العينة أجمعوا على أن الأسرة هي المؤثر الأول في تعلم أساليب العنف.
- ✓ الخلل في الأجهزة الأمنية وعدم تطبيق القوانين بصرامة.
- ✓ وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تساعد بشكل كبير انتشار ظاهرة العنف.
- ✓ البيئة السكنية والإيكولوجية لها دور في اكتساب السلوك العنيف.
- ✓ ضعف الوازع الديني والفراغ .

أما في الجزائر، فقد حاولت العديد من الدراسات والأبحاث تفسير وتحليل ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري من خلال دراسات نظرية وأخرى إمبريقية ساهمت في كشف الغموض عن هذه الظاهرة، خاصة عند فئة الشباب، التي تعتبر الفئة الأكثر تعدادا بين فئات المجتمع الجزائري، فهي تعتبر الفئة المحركة للمجتمع لما تتمتاز به من مظاهر القوة والطموح.

فحسب دراسة لل د. مختار رحاب عنوانها "التغير القيمي والعنف لدى الشباب في المجتمع الجزائري"⁽²⁷⁾ والتي كان هدفها دراسة حالة اللامعيارية لدى الشباب الجامعي ومدى تأثيرها على السلوك العنيف لديهم، وقد كشفت هذه الدراسة عن وجود حالة اللامعيارية لدى الطلاب الجامعيين من خلال مجموعة من المؤشرات تمثلت في : (عدم وجود قيم معيارية ثابتة في الحياة، عدم تمسك الطالب بأداء الفرائض الدينية، فقدان الأمن الاجتماعي ...)، والعديد من المؤشرات الاجتماعية والنفسية التي ساهمت في اقتران ظاهرة العنف بمرحلة الشباب عامة وحتى الشباب الجامعي خاصة.

وفي دراسة لل د. خالد عبد السلام حول "عوامل الانحراف الاجتماعي لدى الشباب الجزائري واستراتيجيات التكفل والعلاج"⁽²⁸⁾، تبين مدى تصاعد مظاهر العنف والإجرام بين أوساط الشباب الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، رغم كل السياسات والمجهودات التي تقدمها الحكومة لأجل التخفيف من مشاكل وتوترات هذه الشريحة الهامة في المجتمع، حيث اتجهت الدولة الجزائرية إلى انتهاج سياسية الإدماج الاجتماعي من خلال خلق العديد من الوسائط الاقتصادية مثل (الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الصندوق الوطني لضمان البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتدعيم الشغل ANSEJ ...) لأجل امتصاص البطالة والحد من ظاهرة الإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه فئة الشباب خاصة، فسخرت هذه المؤسسات لصالحهم لغرض

إدماجهم في عالم الشغل والتنمية المستدامة. إلا أن شريحة كبيرة من الشباب تعتبر هذه المحاولات غير كافية ولا تلبي حاجاتهم بالشكل الذي يساعدهم على الاندماج الجدي والفعلي في المجتمع، وقد أكدت هذه الدراسة مدى تصاعد وتنوع مظاهر انحراف الشباب الجزائري وهذا استنادا إلى التقارير الأمنية لسنتي 2008 و 2009 التي بينت أن جرائم العنف والعدوان والسرقة قد احتلت الصدارة في هذه الإحصائيات، تليها تناول المخدرات والتجارة بها، هذه الأخيرة التي أصبحت بالنسبة للكثير من الشباب الوسيلة الأساسية والهامة التي تحقق لهم الربح السريع من جهة وتخفف عنهم الآلام والمعاناة من جهة أخرى.

أما بالنسبة للعوامل التي ساهمت في تفشي هذه الظاهرة في أوساط الشباب خاصة، فقد أكدت الدراسة على أنها لا ترجع إلى عامل واحد فقط أو اثنين بل إلى العديد من العوامل الاجتماعية، النفسية، البيولوجية، العقلية، البيئية، الثقافية وحتى المناخية. وأكدت كذلك على قصور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في القيام بدورها اتجاه هذه الفئة، وأشارت أيضا إلى تراخي مؤسسات الدولة في فرض هيمنتها على العديد من الهيئات الاجتماعية والخدماتية، الإدارية، التربوية والقضائية الأمنية، حتى أصبح الشباب يتمادى في ارتكاب أشكال الجريمة دون خوف ولا رادع.

من خلال العرض السابق لنماذج من دراسات تناولت ظاهرة العنف لدى الشباب، تبين أن معظم هذه الدراسات اتفقت على أن العنف ظاهرة سوسيولوجية معقدة ذات أبعاد (اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، بيئية.....) وهو ما يستدعي الجدية في التكفل بهذه الظاهرة التي أصبحت تشكل خطرا على الفرد والمجتمع.

رابعا: إشكالية العنف لدى الشباب في المدينة الجزائرية:

إن التحول التاريخي الذي يشهده العالم حالياً ترافقه مظاهر ديناميكية عديدة تتمثل في النمو السكاني، والتحضر المتنامي، وتأثيرات العولمة، والتدهور البيئي وانتشار التكنولوجيا الرقمية، فتفاعل كل هذه الظواهر فيما بينها يؤثر على أمن سكان عالمنا الحالي، والذي تشكل المدينة حلبة له والمكان الأكثر تحدياً للأمن الإنساني فيه.

إن العنف وفقدان الأمن وعدم الإحساس به، يؤثر بلا شك على نوعية وطبيعة الحياة التي أدت إلى التفكك الاجتماعي والمكاني، فالأمن هو أحد متطلبات الحياة التي تساهم في إعلاء نوعية العيش في المدينة، هذه الأخيرة التي تضخمت وأصبحت كائنا عضويا كبيرا. "ولا شك أن دراسة الأماكن الحضرية، كانت موضوع اهتمام العديد من العلوم الطبيعية، العمرانية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، فقد اكتسبت المدن الإهتمام من جانب العديد من العلماء والمختصين لإزديادها من حيث العدد والحجم والهجرة من الريف إلى المدينة وما ينتج عنه من مشكلات تشمل الجوانب التخطيطية والديمغرافية والسكانية"⁽²⁹⁾.

وفي هذا الإطار، حاولت الدراسات الحضرية، منذ عشرينات القرن الماضي تشخيص مشاكل المدن ومحاولة مواجهتها، علاوة عن المحاولات التنظيرية والإمبريقية الرامية إلى فهم حركية الواقع الحضري وما ينطوي عليه من مشكلات .

• المدينة ومشكلاتها :

تعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني واختلف نمطها باختلاف المراحل التاريخية والاقتصادية التي قطعتها الإنسانية.

"عرفها ماكس فيبر على أنها: ذلك الشكل الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب وطرق الحياة مما يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الاجتماعية وهي بذلك وسيلة للتغير الاجتماعي التاريخي"⁽³⁰⁾.

وعرفها ويرث على أنها "عبارة عن موقع دائم للإقامة، يتميز بكبر الحجم وارتفاع الكثافة السكانية، يسكنه أفراد غير متجانسين اجتماعيا"⁽³¹⁾.

وعليه فإن موضوع المدينة في الوقت الحالي، أصبح يحتل الصدارة في اهتمامات ودراسات الباحثين في العالم، وبما أن المدينة الجزائرية جزء من التنظيم العالمي، فقد تعددت أنواعها، وأصبحت تشهد نموا حضريا واسعا وغير مخطط، وتحولات سريعة ومتداخلة أدت إلى إحداث أشكال عديدة من التناقض داخل البناء الاجتماعي الحضري وظهور العديد من المشكلات نذكر منها :

- ✓ زيادة مستوى النمو الحضري ونعني بذلك تركز السكان في الحضر .
- ✓ نمو عشوائي غير مخطط للأحياء السكنية وانتشار التلوث البيئي، فتظهر المناطق العمرانية العشوائية ذات النمو الغير مخطط من خلال تركز السكان في أراض تنمو بدون نسق وهوية واضحة، وتظم مبانى غير متجانسة تبنى من مواد ضعيفة وغير خاضعة لأي اشتراطات وقائية، وتعد مصدرا للعنف والجريمة والمشاكل الاجتماعية علاوة على ما تسببه من تشويه للنسيج العمراني للمدينة .
- ✓ مشكلات اجتماعية كانتشار البطالة، التسول والعنف والإجرام .
- ✓ مشكلة الإسكان الحضري والتي تتجسد في زيادة معدلات التزاحم على الأرض واختلال التوازن بين العرض والطلب على السكنات وكذلك ظهور المناطق المتخلفة ...⁽³²⁾ .
- وعليه فالعديد من الدراسات في مجال الهندسة المعمارية وتخطيط المدن أثبتت أن "عملية التنمية العمرانية في المدينة من توفير السكنات اللائقة، تصميم وتخطيط الأحياء السكنية وفق معايير دولية دون إغفال الاحتياجات والرغبات الثقافية والاجتماعية للسكان، تساعد بشكل فعال في خلق مساكن معاصرة وأحياء خالية من المشكلات والفوضى وخاصة مشكلة الأمن في أحيائها السكنية القائمة، حيث استخدم المعمارون منذ أكثر من خمسة آلاف سنة مفهوم تصميم وإدارة الفراغات المعمارية والعمرانية للتحكم في سلوكيات الناس من خلال تطبيق المعالجة المعمارية لعملية ترسيخ الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي في الحي السكني"⁽³³⁾، مما يؤكد فرضية تأثير مستوى تصميم وتخطيط الأحياء السكنية في المدينة على الناحية السوسيوثقافية لسكانها وخاصة فئة الشباب، الذي يقضي معظم أوقاته في الحي هاربا من شبح البطالة والفراغ القاتل .

• مشكلات المدينة ودورها في تنامي العنف لدى الشباب :

إن الحديث عن الشباب والمدينة، يضعنا أمام واقع يبين لنا حقيقة معاناة فئة الشباب في المدينة الجزائرية، وعلى مدى ميولهم إلى العنف والجريمة، حيث أن معظم الدراسات العلمية تشير إلى أن التغيرات العميقة داخل المدينة ساهمت في إفراز أشكال من التغير الاجتماعي والسياسي والثقافي في المجتمع الجزائري عامة والحركات الشبابية خاصة، فالمشكلات التي تعاني منها المدينة الجزائرية تشكل المقومات الأولية للأزمة الاقتصادية الجزائرية وتعد أيضا المؤشرات الأساسية لواقع أكثر تعقيدا و تداخلا. "وهذه الوضعية الفوضوية، أثرت كثيرا على الشباب، حيث أن النتيجة هي وضعية ارتباك ايديولوجي، اغتراب ومسح وضعية وصفت منذ مدة طويلة باللامعيارية، فالشباب وجد نفسه ممزقا بين القيم القديمة التي نشأ معها والوضعية الجديدة التي يتعامل معها"⁽³⁴⁾. "وثمة تفسير ثقافي هام في هذا الصدد مؤداه، أن حالة اللامعيارية ترتبط أيضا بفقدان الصلة بين الوسائل والغايات، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه حينما تصبح ثقافة ما غير ملائمة لحل مشكلات جماعة معينة، فإن عناصر ثقافية أو أساليب معيارية جديدة تأخذ في الظهور"⁽³⁵⁾، على شكل سلوكيات عنيفة في مكان إقامتهم خاصة، وكما نعلم أن أغلب نشاطات الشباب وتفاعلاتهم الاجتماعية اتخذت من الحي السكني إطارا مرجعيا لها، هذا الأخير الذي يفتقر إلى أدنى وسائل الانتماء والاندماج الاجتماعي. "حيث يستطيع المتجول العادي في شوارع مدننا أن يرصد على الفور عشرات المشكلات المتعلقة بالأوساخ، انهيار البيئة الفيزيائية، التسول، التلوث، البطالة وخاصة التوسع العمراني الغير منظم وانتشار الأحياء المتخلفة وما تحمله من انعكاسات خطيرة تهدد من يوم لآخر كيان المجتمع واستقراره"⁽³⁶⁾.

ومن هنا تظهر مقاربة سوسيوثقافية بين المشكلات التي تعاني منها المدينة الجزائرية والمشكلات التي يعاني منها الشباب والمراهقين والتي تؤدي إلى انتشار الأمراض الاجتماعية بأنواعها ومستوياتها، فمن الظواهر اللافتة للنظر في مجتمعنا، ذلك التحول الذي طرأ على أسلوب الحياة الاجتماعي التقليدي وتحوله إلى أسلوب جديد متمدن وما صاحبه من

مشكلات بنائية ووظيفية تظهر في الأنساق الاجتماعية والحضرية، فالتفرقة بين المناطق الريفية والمدينة لا تقوم على أساس الكثافة السكانية فقط بل في مدى ظهور آثار التمدن على سلوك أفرادها وخاصة الشباب، الذي أصبحت المدينة الجزائرية عاجزة عن تلبية احتياجاته وتطلعاته والتقليل من حدة إحباطه .

وعليه فإن غياب الأمن وصعود العنف وزيادة الخوف في المدينة يلح علينا في البحث عن العناصر الأساسية التي تساعد في تضاعف السلوكيات الغير متمدنة، حيث يجب على الفرد عندما يسكن في المدينة أن يحترم فاعلية النظام العام من (احترام الغير، الآداب...) ويحترم أيضا طريقة وأسلوب التعامل مع الآخرين، لكن في الواقع نجد فوضى عارمة من توقف للسلوكيات المدنية التي تترجم قراءة اجتماعية للسلوك الغير المتمدن والذي يعتبر من المؤشرات الثقافية الخطيرة التي تشجع على انتشار العنف والانحراف بين أفراد المجتمع والتي تؤدي إلى التراجع الاجتماعي والإنطواء.

وفي ضوء هذا الواقع المؤلم، يبدو من غير الواقعي أن يطلب من الشباب موقفا ناضجا وواعيا من الحياة وأن يطلب منهم تكيفا وتوافقا مع حياة وتطورات المدينة أو ينتظر منهم أن يكونوا استمرارا وامتدادا للكبار ولتصوراتهم، في وقت لا تقدم لهم الفرص الكافية لإبراز طاقاتهم وتطلعاتهم ومهاراتهم، حيث أن موضوع احترام جيل الشباب واستغلال طاقاته العظيمة، يحظى باهتمام كبير في البلدان المتقدمة، وذلك بهدف تسريع عجلة التنمية في البلاد في شتى المجالات تحقيقا لرقبها وتقديمها، فالجزء الأعظم من المسؤوليات والمناصب الحساسة والمهمة توكل إلى الشباب الأكفاء استغلالا لطاقاتهم الجبارة في خدمة شعوبهم وأوطانهم .

خلاصة :

إن الشباب الجزائري وواقعه في الأوساط الحضرية يبين حقيقة التغير السريع في العديد من المجالات الذي يصعب على الشباب إيجاد خيارات سلوكية ونفسية واجتماعية للإندماج والتكيف معها، ليضمن العيش الكريم والتوافق النفسي والاجتماعي لطموحاته وتطلعاته، وعليه فهناك علاقة ارتباطية بين مشكلات المدينة وزيادة شعور الشباب باللامعيارية والإغتراب النفسي وكذلك فقدان الثقة في كل الأطراف الاجتماعية المحيطة به، مما يزيد من تنامي ظاهرة العنف والانحراف بين أوساطه.

فيجب على القائمين على الدولة وأصحاب القرار انتهاز فلسفة المبادرة المرتكزة على عنصر الشباب وذلك عن طريق إدماج كل الطاقات الوطنية في مسلسل التنمية الاجتماعية والإقتصادية، وإعطاء الشباب حق في استثمار إمكانياته الفكرية والجسدية في مشاريع تنموية تمكنهم من الإندماج في كل الحراك الإقتصادي والاجتماعي في المدينة الجزائرية .

وعليه فيجب العمل على توظيف المدينة لتنمية الشباب وكسب ثقتهم، من توفير سكنات لائقة ومساحات خضراء، وقد أثبتت الدراسات الحديثة على وجود بعض الحلول التخطيطية التصميمية المساعدة على تحسين البنية العمرانية ورفع مستوى الأمن بها، من أبرزها تطبيق مفهوم الإدارة الحضرية الشاملة عن طريق التخطيط المتكامل وتوفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة، إضافة إلى إعادة تخطيط مناطق الإسكان العشوائي بعد إزالتها وإعادة تخطيطها لتضاف للنسيج العمراني للمدينة وتكون جزءا متجانسا منه، بالإضافة لتوزيع المراكز الأمنية في المدينة بشكل عام والذي يتحقق بتطوير معايير وضوابط تخطيطية حديثة للتوزيع الأمثل لتلك المراكز في المدن خاصة، مع توفير أماكن لقضاء وقت الفراغ هذا الأخير الذي يعد شبح مخيف يهدد هذه الطبقة ويفتح لها الأبواب الغير شرعية لأن عملية استغلال وقت الفراغ بشكل بناء يساعد على تفريغ الضغوط الاجتماعية والإنفعالات المكبوتة وتجاوز الفراغ العاطفي الذي يعاني منه معظم الشباب الجزائري .

الهوامش :

- (1). محمد سعيد الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية: طاقات وتفاعلات، مكتبة، الأنجلو مصرية، القاهرة، 2008، ص 11.
- (2). ابن المنظور، لسان العرب، المجلد 2، دار صادر، بيروت، 1968، ص 903.
- (3). سناء محمد سليمان، مشكلة العنف والعدوان لدى الأطفال والشباب، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2008، ص 25.
- (4). د. يوسف عنصر، ما السبيل إلى مجتمع لا عنف؟ موقع أنثروبوس، تاريخ التصفح 2017/03/15.
- (5). فيليب بيرنو وآخرون، المجتمع والعنف، ترجمة الأب زحلاوي، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، دمشق، 1985، ص 149.
- (6). رشاد علي عبد العزيز، زينب بنت محمد العايش، سيكولوجيا العنف ضد الأطفال، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2009، ص 14.
- (7). أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1986، ص 128.
- (8). علي السمري، مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، الشباب ومستقبل مصر، مطبوعات مركز البحوث الاجتماعية، 2001، ص 455.
- (9). علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري (من أجل مقاربة سوسيولوجية)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2006، ص 37.
- (10). خليل قطب أبو قورة، سيكولوجيا العدوان، مكتبة الشباب، فبراير 1996، ص ص 20، 21.
- (11). نفس المرجع، ص 24.
- (12). دلال ملحد ستيثية، عمر موسى سرحان، المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر، ط 2012، ص ص 53، 54.
- (13). الدسوقي عبده إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي "تحليل نظري"، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، 2004، ص 41.
- (14). أحمد العموش، محمد العليمات، المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2008، ص 163.
- (15). أنظر: التغير الاجتماعي في الوطن العربي بين السياسة والعنف، موقع شبكة الضياء للمؤتمرات والدراسات، تاريخ التصفح : 24 أبريل 2017.
- (16). معن خليل العمر، علم اجتماع العنف، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص 13.
- (17). عزت سيد اسماعيل، سيكولوجيا الإرهاب وجرائم العنف، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1990، ص 31.
- (18). معمر داود، مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري، منشورات طليطلة، 2009، ص ص 208، 209.
- (19). ميشال كوراتون، جذور العنف الحيوية النفسية والنفسية الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، 1993، ص 67.
- (20). زوييدة بن عويشة، ظاهرة العنف لدى الشباب الجزائري، دراسة سوسيولوجية على عينة من شباب ولاية الجزائر، رسالة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص ص 158، 159.
- (21). محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 80.
- (22). زوييدة بن عويشة، مرجع سابق، ص 63.
- (23). د. معاد أحمد حسن، الشباب في المجتمع العربي المأزوم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2014، ص 40.
- (24). أنظر: عنف الشباب، منظمة الصحة العالمية، www.ho.int/meiacentre، تاريخ التصفح 25 ماي 2017.

- (25). د.تهاني محمد منيب، د.عزة محمد سليمان، العنف لدى الشباب الجامعي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2008 .
- (26). انظر: د. عبد العزيز دعييج، ظاهرة العنف لدى الشباب بدولة الكويت، وزارة الدولة لشؤون الشباب، الكويت 2014، www.youth.gov.kw، تاريخ التصفح 28.05.2017
- (27). د. مختار رحاب، التغير القيمي والعنف لدى الشباب في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، عدد 41، جوان 2014.
- (28). د. خالد عبد السلام، عوامل الانحراف الإجتماعي لدى الشباب الجزائري واستراتيجيات التكفل والعلاج، مخبر الممارسات النفسية التربوية، جامعة سطيف — الجزائر، عدد 13 ديسمبر 2014.
- (29). محمد أحمد غنيم، المدينة "دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية"، دار لمعرفة الجامعية، الإسكندرية 1987 ص 31.
- (30). حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة (دراسة في علم الاجتماع الحضري)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 58.
- (31). محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 129.
- (32). أحمد منير سليمان، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1996، ص 83.
- (33) Marie Helene Bocqué et Yves Sintomer, la démocratie participative inachevée, édition Adels et Yves Michel ,France, 2010 PP, 80, 81 .
- (34). علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 73.
- (35). محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 91.
- (36). عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران السكن والإسكان، عين مليلة، دار الهدى للطباعة، 2007، ص 3 .